الرئيس أعلن عن جلسة خاصة اليوم .. والحكومة أكدت حضورها

النصاب يطير جلسة المجلس .. ونواب يتهمون الحكومة بتضييعها

الغانم: المجلس اتبع جميع الإجراءات اللائحية لعقد الجلسة الخاصة ولسنا مسؤولين عن إخفاقها

- الجلسة لم تعقد لأنه لم يكن هناك نصاب نيابي وكذلك أبلغتني الحكومة رسمياً بأنها لن تحضرها
- من حق النائب أن يبدي رأيه في موضوع حضور الحكومة ومن قدم الطلب خالف الكثير من الإجراءات

الغانم معلناً رفع الجلسة

جلسة مجلس الأمة تطير بسبب النصاب (تصوير : صالح محمد)

- مرسوم فض دور الانعقاد صدر وسيكون يوم الخميس المقبل الموافق 28 يونيو الجاري
- عادل الجارالله : السلطة التنفيذية حرصت على التعاون مع التشريعية بكل السبل الممكنة
- مجلس الوزراء قدم اجتماعه الأسبوعي حتى تتمكن الحكومة من حضور الجلسة الخاصة المقرر عقدها اليوم
- هايف: طلب الجلسة الخاصة يحتوي على عدد من القوانين المهمة المتأخرة ويفترض أن نقدر مثل هذه الأمور
- خالد العتيبي: كان على الحكومة أن تتعامل مع الطلب المقدم لعقد الجلسة بشكل لائحي بعد أن تم تحديد موعد لها

كتب عمر الرشيدي

أكد رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم أن المجلس اتبع كافة الإجراءات اللائحية بشأن الطلب المقدم من بعض النواب والخاص بعقد جلسة خاصة اليوم لمناقشة عدد من القوانين.

وقال الغانم في تصريح صحفي بمجلس الأمة أمس «بالنسبة لدعوة الجلسة الخاصة التي كانت بتاريخ اليوم «أمس» فقد رفعت الجلسة ولم تعقد لأنه لم يكن هناك نصاب نيابي وكذلك أبلغتني الحكومة رسمياً بأنها لن تحضر هذه الجلسة وبناء عليه رفعت الجلسة».

وأضاف «من حق النائب أن يبدي رأيه في موضوع حضور الحكومة ولكن من يتحدث عن إدارة مجلس الأمة فأنا أقول إن مجلس الأمة اتبع الإجراءات اللائحية ووجه الدعوة رغم أنه وأضح أن مقدم الطلب خالف الكثير من الإجراءات اللائحية».

وأوضح الغانم بهذا الصدد أن من أبجديات اللائحة أن من يوعز لرؤساء اللجان وليس رئيس المجلس أو مقدمي الطلب مبينا أنه كان من الممكن أن يكون هناك إنجاز أكبر لو كان هناك تنسيق أعلى بهذا الشأن.

وقال «أعتقد أن هناك العديد من الاتصالات والتنسيق جار بين بعض الإخوة النواب الذين يرغبون فعلا في إنجاز شيء وبين الحكومة فيما يخص بعض القوانين التي عليها توافق».

من جهة أخرى ذكر الغانم «أن اليوم سنكون جلسة خاصة تم التنسيق بشأنها مع الإخوة النواب ومع الحكومة وقد ذكرت ذلك في الجلسة العلنية عندما رفعت في المرة الأولى، وبالتالي أتوقع أن تعقد جلسة اليوم وأتمنى أن ننتهي من بنود جدول أعمالها».

وأوضح أن جدول أعمال جلسة اليوم يتضمن ثلاثة قوانين وتقرير وميزانيات وبعد ذلك سيكون الجدول الأساسي في جلسة الثلاثاء وميزانية الهيئة العامة للاستثمار وميزانية النفط وبعدها في جلسة الأربعاء يفترض أن نناقش ميزانية الدولة والحالة المالية للدولة.

وكشف الغانم أن مرسوم فض دور الانعقاد صدر وسيكون يوم الخميس المقبل الموافق 28 يونيو الجاري موعدا لفض دور الانعقاد.

بدوره أكد وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة عادل الجارالله حرص السلطة التنفيذية على التعاون مع السلطة التشريعية بكل السبل الممكنة لافتا الى ان الحكومة ابلغت اعتذارها لرئيس مجلس الأمة عن حضور الجلسة الخاصة المقررة اليوم «أمس».

وقال الجارالله في تصريح لـ«كونا» ان مجلس الوزراء قدم موعد اجتماعه الاسبوعي الى الأحد حتى تتمكن الحكومة من حضور جلسة مجلس الأمة الخاصة المقرر عقدها اليوم وتم التنسيق بشأنها والاتفاق على موعدها بخلاف جلسة اليوم.

أما بشأن القوانين المدرجة على الجلسة الخاصة التي كان من المقرر عقدها اليوم فاكد الجارالله استعداد الحكومة للعمل مع اللجان البرلمانية خلال فترة الصيف لمناقشتها والوصول الى توافق عليها واستكمال تقاريرها لتكون جاهزة لمناقشتها خلال دور الانعقاد المقبل.

وقال ان جلسة اليوم تضمنت بعض القوانين التي لا تزال تناقش في اللجان البرلمانية ولم يتم الانتهاء من تقاريرها ولم تبدي الحكومة رايا بها.

واكد الجارالله ان الحكومة تعمل على إعداد حزمة من التشريعات المطلوبة ضمن الاولويات الحكومية وخطة التنمية خلال فترة الصيف لتكون جاهزة لإقرارها بدور الانعقاد المقبل اذ تسعى الى ان يكون حافلا من ناحية الإنجاز التشريعي ضمن الاولويات الحكومية والنيابية بالتعاون مع الإخوة النواب.

من جانبهما أعرب النائبين محمد هايف وخالد العتيبي عن أسفهما لعدم انعقاد الجلسة الخاصة التي كان مقررا عقدها يوم أمس الأحد لمناقشة عدد من تقارير اللجان والاقتراحات بقوانين.

وقال هايف في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة إن «طلب الجلسة الخاصة يحتوي على عدد من القوانين المهمة المتأخرة، ونحن في نهاية دور الانعقاد ويفترض أن نقدر مثل هذه الأمور ولا نؤخر مصالح المواطنين ونعمل للمصلحة العامة».

وبين أن الطلب قدم بتاريخ 30 مايو الماضي وليس طلبا مفاجئا وكان بإمكان الحكومة أن تنسق مع المجلس بشأن انعقاد الجلسة، موضحا أن الحكومة ليست مجبرة على التصويت وإذا كان لديها رأي بشأن هذه القوانين يمكن أن تحضر الجلسة وتبدي رأيها.

واعتبر أن الاعتذار عن حضور الجلسة بهذه الطريقة أمر مؤسف جدا ويؤكد عدم الجدية من إدارة المجلس ومن الحكومة في عقد جلسات مهمة قدم بشأنها طلب موقع من النواب.

وأضاف «يفترض أن يحترم رأي المجلس، حيث إن التعاون لا يكون من طرف واحد وإذا كانت الحكومة تطالبنا بالتعاون فيفترض أيضا منها أن تبدي التعاون مع المجلس وأن تقدم عذرا مقبولا.

وأوضح أن تحديد موعد الجلسة في الطلب عند تقديمه في 30 مايو الماضي تم على أساس عدم وجود جلسة لمجلس الوزراء، متمنيا الا يستمر التعامل مع مصالح البلاد والعباد بمثل هذه الصورة التي تتم عن استخفاف وعدم اهتمام وعدم احترام رأي المجلس بهذه الطلب الذي يحتوي قوانين مهمة.

وقال هايف «نسأل الله ان يصلح أحوال الحكومة وأحوال المجلس وان نتعاون للنأي بالكويت إلى بر الأمان والإصلاح ومحاربة الفساد وإقرار قوانين مهمة مثل هذه القوانين، مؤكدا ان الكويت تستحق حكومة فاعلة ومنجزة ومجلس أمة وإدارة مجلس أمة منجزة ومهتمة بالقضايا المواطنين.

وأوضح أن هذه الجلسة لا تحمل الحكومة ولا المجلس وقتا كثيرا وخاصة اننا على مشارف العطلة الصيفية، ولا يوجد عذر أن نبخل على الوطن والمواطن بهذا الوقت البسيط المخصص للجلسة خاصة أن لدى الأعضاء إجازة طويلة تمتد لأربعة أشهر.

ومن جهته قال النائب خالد العتيبي « كان على الحكومة ان تتعامل مع الطلب المقدم لعقد الجلسة بشكل لائحي بعد ان تم تحديد موعد له وتحضر كما حضرت من قبل جلسات مشابهة ولا اعرف السبب في عدم حضور الحكومة، وكان من المفترض ان تأتي وتدلي برأيها وتترك القرار الاخير للمجلس».

واضاف أن «الادعاءات التي تشير الى عدم وجود تقارير لتتم مناقشتها والتصويت عليها هي ادعاءات باطلة فهناك ستة تقارير كان يمكن ان تتم مناقشتهم والتصويت عليها وكلها تعديلات ينتظرها الشارع لقوانين مهمة مثل (التعيينات القيادية - منع تقاضي فوائد عن قروض التأمينات، الادارة العامة للتحقيقات ، التعديل على قانون المعاقين ، إجراءات المحاكمات الجزائية ، التعديل على قانون الجزاء).

ووصف العتيبي التخمينات التي ترجع عدم حضور الحكومة الجلسة الى رفضها للمقترحات في اللجان المختصة بالمؤشر الخطير، قائلا الحكومة بذلك تؤسس لسياسة جديدة ، تحضر الجلسات التي توافق على مقترحاتها في اللجان وتغيب عن الاخرى التي لا تتوافق مع سياستها.

واعتبر ان الحكومة تتعنت في استخدام أدواتها وتؤجج بهذا التعسف العلاقة بين المجلس في دور الانعقاد المقبل وما تبقى من عمر المجلس بهذه السياسة.

واختتم العتيبي تصريحه قائلا لن ننسى التعديلات على قانون المعاقين التي ينتظرها شريحة كبيرة من هؤلاء الفئة المظلومة وسنسعى في دور الانعقاد المقبل الى الدفع للتصويت على هذه المقترحات للتخفيف على اهالي المعاقين الذين يعانون الكثير وكذلك الأمر بالنسبة للتعديل على قانون التحقيقات وكذلك معالجة الرسوب الوظيفي.

على صعيد متصل يعقد مجلس الأمة جلسة خاصة غدًا الاثنين لمناقشة 8 تقارير للجنة الميزانيات والحساب الختامي عن مشاريع باعتماد الحسابات الختامية وبربط ميزانيات 8 جهات حكومية، وتقارير عدد من اللجان البرلمانية المختلفة.

وفيما يلي جدول أعمال الجلسة:

البند الأول:

تقارير اللجان عن المراسيم بقوانين والمشروعات بقوانين والاقتراحات بقوانين.

أ-التقرير الخامس والاربعون للجنة الشؤون المالية والاقتصادية عن الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (1) لسنة 2016 بإصدار قانون الشركات.

(وزع مع الجدول بتاريخ 26/05/2018م)

ب-التقرير الأول للجنة الشباب والرياضة والمدرج بصفة الاستعجال عن:

1. مشروع قانون في شان إنشاء الهيئة الكويتية لمكافحة المنشطات.

2. اقتراح بقانون بشان إنشاء اللجنة الكويتية لمكافحة المنشطات.

(وزع مع الجدول بتاريخ 17/04/2018م)

ج- التقرير الأول للجنة الشؤون المالية والاقتصادية والمدرج بصفة الاستعجال عن مشروع القانون بمساهمة دولة الكويت في رأس مال بنك الاستثمار الأسيوي للبنية التحتية.

(وزع مع الجدول بتاريخ 15/12/2016م)

البند الثاني:

التقرير الثاني للجنة حماية الأموال العامة (بصفتها لجنة تحقيق) عن:

1 - التوصية المقدمة من بعض الأعضاء حول ما اثير من قضايا أثناء مناقشة مشروع القانون بربط ميزانية الهيئة العامة للاستثمار للسنة المالية 2007/2008.

2 - في كل ما قدمه العضو السابق من مستندات ووثائق في جلسة 21 نوفمبر 2007م.

(وزع مع الجدول بتاريخ 17/04/2018م)

البند الثالث:

تقارير لجنة الميزانيات والحساب الختامي التالية:

أ- التقرير الثامن والعشرون للجنة الميزانيات والحساب الختامي بشأن:

1 - مشروع قانون بشأن اعتماد الحساب الختامي للهيئة العامة لمكافحة الفساد عن السنة المالية 2016/2017.

2 - مشروع قانون بربط ميزانية الهيئة العامة لمكافحة الفساد للسنة المالية 2018/2019.

-3 تقارير الجهات الرقابية ذات الصلة وعددها (تقريران).

(وزع برقم1/أ بتاريخ 30/05/2018م)

ب- التقرير التاسع والعشرون للجنة الميزانيات والحساب الختامي بشأن:

1 - مشروع قانون بشأن اعتماد الحساب الختامي للهيئة العامة للغذاء والتغذية للسنة المالية 2016/2017.

2 - مشروع قانون بربط ميزانية الهيئة العامة للغذاء والتغذية للسنة المالية 2018/2019.

3 - تقرير ديوان المحاسبة عن نتائج الفحص والمراجعة على تنفيذ ميزانيات الوزارات والإدارات الحكومية وحساباتها الختامية وكذلك الجهات المستقلة والجهات الملحقة للسنة المالية 2016/2017.

(وزع برقم1/ب بتاريخ 30/05/2018م)

ج- التقرير الثلاثون للجنة الميزانيات والحساب الختامي بشأن:

1 - مشروع قانون بشأن اعتماد الحساب الختامي للهيئة العامة للمعلومات المدنية عن السنة المالية 2016/2017.

2 - مشروع قانون بربط ميزانية الهيئة العامة للمعلومات المدنية للسنة المالية 2018/2019.

3 - تقارير الجهات الرقابية ذات الصلة وعددها (تقريران).

(وزع برقم1/ج بتاريخ 30/05/2018م)

د- التقرير الحادي والثلاثون للجنة الميزانيات والحساب الختامي بشأن:

1 - مشروع قانون بشأن اعتماد الحساب الختامي للهيئة العامة للشباب عن السنة المالية 2016/2017.

2 - مشروع قانون بربط ميزانية الهيئة العامة للشباب للسنة المالية 2018/2019.

3 - تقارير ديوان المحاسبة عن نتائج الفحص والمراجعة على تنفيذ ميزانيات الوزارات والإدارات الحكومية وحساباتها الختامية وكذلك الجهات المستقلة والجهات الملحقة للسنة المالية 2016/2017.

(وزع برقم1/د بتاريخ 30/05/2018م)

هـ- التقرير الثاني والثلاثون للجنة الميزانيات والحساب الختامي بشأن:

1 - مشروع قانون بشأن اعتماد الحساب الختامي للهيئة العامة للرياضة عن السنة المالية 2016/2017.

2 - مشروع قانون بربط ميزانية الهيئة العامة للرياضة للسنة المالية 2018/2019.

3 - تقارير الجهات الرقابية ذات الصلة وعددها (تقريران).

(وزع برقم1/هـ بتاريخ 30/05/2018م)

و- التقرير الثالث والثلاثون للجنة الميزانيات والحساب الختامي بشأن:

1 - مشروع قانون بشأن اعتماد الحساب الختامي للهيئة العامة للعناية بطباعة ونشر القرآن الكريم والسنة النبوية وعلومهما عن السنة المالية 2016/2017.

2 - مشروع قانون بربط ميزانية الهيئة العامة للعناية بطباعة ونشر القرآن الكريم والسنة النبوية وعلومهما للسنة المالية 2018/2019.

3 - تقارير الجهات الرقابية ذات الصلة وعددها (تقريران).

(وزع برقم1/و بتاريخ 30/05/2018م)

ز- التقرير الرابع والثلاثون للجنة الميزانيات والحساب الختامي بشأن:

1 - مشروع قانون بشأن اعتماد الحساب الختامي للهيئة العامة لتقدير التعويضات عن خسائر العدوان العراقي عن السنة المالية 2016/2017.

2 - مشروع قانون بربط ميزانية الهيئة العامة لتقدير التعويضات عن خسائر العدوان العراقي للسنة المالية 2018/2019.

3 - تقارير الجهات الرقابية ذات الصلة وعددها (تقريران).

(وزع برقم1/ز بتاريخ 30/05/2018م)

ح- التقرير الخامس واللاثون للجنة الميزانيات والحساب الختامي بشأن:

1 - مشروع قانون بشأن اعتماد الحساب الختامي لمجلس الأمة عن السنة المالية 2016/2017.

2 - مشروع قانون بربط ميزانية مجلس الأمة للسنة المالية 2018/2019.

3 - تقرير ديوان المحاسبة عن نتائج الفحص والمراجعة على تنفيذ ميزانيات الوزارات والإدارات الحكومية وحساباتها الختامية وكذلك الجهات المستقلة والجهات الملحقة للسنة المالية 2016/2017.(وزع برقم1/ح بتاريخ 30/05/2018م)

النواب يتبادلون السلام

أحاديث جانبية بانتظار انعقاد الجلسة

.. وخرجوا من الباب الذي دخلوا منه